قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

س: ماذا يتضمَّن اسمه (العليُّ الأعلى) وما في معناه؛ كـ (الظَّاهر، والقاهر، والمتعالي)؟

ج: يتضمَّن اسمُه (العليُّ الأعلى) الصِّفة المُشتقَّ منها، وهو ثُبوت العلوِّ لله عَزَّوَجَلَّ بجميع معانيه:

علوُّ فَوقيَّته تَعَالَىٰ على عرشه؛ عالٍ على جميع خلقه، بائنٌ منهم، رقيبٌ عليهم، يعلمُ ما هم عليه، قد أحاط بكلِّ شيءٍ علمًا، لا تخفى عليه منهم خافيةٌ.

وعلوُّ قهره؛ فلا مُغالِبَ له، ولا مُنازِعَ، ولا مُضادَّ، ولا مُمانِعَ، بل كلُّ شيءٍ خاضعٌ لعظمته، ذليلٌ لعزَّته، مُسْتكينٌ لكبريائه، تحت تصرُّفه وقهره، لا خروجَ له مِن قبضَتِه.

وعلوُّ شأنِه؛ فجميع صفات الكمال له ثابتةٌ، وجميع النَّقائص عنه مُنتفِيةٌ عَزَّوَجَلَّ وتَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

وجميع هذه المعانِي لـ (العلوِّ) متلازمةٌ، لا يَنْفكُّ معنًى منها عن الآخر.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

لمَّا فرغ المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ مِن تقرير ثبوت باب الصِّفات الذَّاتيَّة والفعليَّة لله إجمالًا، شرع يذكر طَرَفًا مِن صفات الله عَزَّوَجَلَّ، وابتدأ ذلك بـ (صفة العُلوِّ)، وأورد سؤالًا يتعلَّق بها؛ فقال: (ماذا يتضمَّن اسمه (العليُّ الأعلى) وما في معناه؛ كـ (الظَّاهر، والقاهر، والمُتعالي)؟)

و(**المُتعالي**): بياءٍ في آخره؛ وَفق قراءة ابن كثيرٍ في قول الله تَعَالَىٰ: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ۝٩﴾[الرَّعد]؛ فإنَّه قرأ بإثبات الياء وصلًا ووقفًا، وقرأ غيرُه باللَّام بدون ياءٍ ﴿ٱلْمُتَعَالِ﴾.

فأسماء الله المُتعلِّقة بـ(العلوِّ) والمذكورة في كلامه هنا صراحةً ثلاثةٌ:

- العليُّ.
- والأعلى.
- والمُتعالي.

وفي معناها: الأسماء الدَّالَّة على (العلوِّ) ممَّا ذكره؛ كـ:

- الظَّاهر.
- والقاهر.

فإنَّ (الظَّاهر) قد فَسَّره النَّبيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في «صحيح مسلمٍ»؛ فقال: «**الظَّاهِرُ؛ فَلَيْس فَوْقَه شَيْءٌ**».

و(القاهر) كذلك جاء فيه قولُه تَعَالَىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾[الأنعام:١٨]؛ فهو دالٌّ على علوِّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

فهذه الأسماء دالَّةٌ على إثبات العلوِّ لله؛ لِما تقدَّم من أنَّ كلَّ اسمٍ مِن أسماء الله يدلُّ على صفةٍ مِن صفاته أو أكثر؛ فهو يتضمَّن صفةً إلهيَّةً واحدةً، أو يتضمَّن صفتين، أو يتضمَّن ثلاثًا باعتبار دلالة اللِّسان على ذلك.

وقد أشرتُ إلى هذه القاعدة بقولي:

أَسْمَاؤُهُ الْحُسْنَى عَلَى الصِّفَاتِ ... مِنَ الْأَدِلَّةِ لِذِي الْإِثْبَاتِ

أي أنَّ مِن الطَّرائق المُثبِتة في جعل شيءٍ صفةً مِن صفات الله: أن يَرِد الاسم بِها؛ فيَرِد الاسم ويكون فيه صفةٌ من صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

فالأسماء المذكورة دالَّةٌ على علوِّ الله عَزَّوَجَلَّ.

وذكر المصنِّف أنَّ (علوَّ الله) ثلاثة أقسامٍ:

◊ **الأوَّل**: علوُّ الذَّات؛ وهو (علوُّ فَوقيَّته تَعَالَىٰ على عرشِهِ)؛ فهو (عالٍ على جميع خلقه، بائنٌ منهم) مستوٍ على عرشه؛ فـ **(علوُّ الفوقيَّة) المُراد به**: علوُّ الذَّات.

◊ **والثَّاني**: علوُّ القَدْر والصِّفات، **والمراد به**: كمال صفات ربِّنا؛ قال الله تَعَالَىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النَّحل:٦٠] أي الوصف الأعلى؛ قاله ابن عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، واختاره أبو عبد الله ابن القيِّم؛ فصفات الله عَزَّوَجَلَّ كلُّها موصوفةٌ بالكمال؛ فهي عاليةٌ في قدرها.

◊ **والثَّالث**: علوُّ القهر؛ **والمراد به** – كما ذكر المصنِّف –: إثبات أنَّ اللهَ (لا مُغالِبَ له، ولا مُنازِعَ، ولا مُضادَّ، ولا مُمانِعَ، بل كلُّ شيءٍ خاضعٌ لعَظَمته).

والقائلون بإثبات هذا النَّوع استدلُّوا بقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٨]؛ فقالوا: إنَّ الفوقيَّة المذكورة في هذه الآية هي فوقيَّة القَهر؛ فأثبتوا (عُلوَّ القهر) لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

و(القهر) مِن صفات الله عَزَّوَجَلَّ؛ فإنَّ من أسمائه (القهَّار)، وفي هذا الاسم صفة (القهر) أي الغَلَبة والظُّهور؛ فيرجع هذا إلى علوِّ القَدْر والصِّفات.

وهذا الَّذي ذكروه مِن الفوقيَّة في الآية لا يختَصُّ بِها؛ فإنَّ الله قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح:١٠]؛ فلا تختصُّ الفوقيَّة بفوقيَّة القهر؛

فقد وردت الفوقِيَّة في صفةٍ أخرى وهي صفة (اليد)، وهذه الفوقيَّة ترجع إلى الأصل الَّذي ذكرناه؛ وهو علوُّ القَدْر والصِّفات [١].

فالأكمل: جَعْل (العلوِّ) نوعين؛ هما:

◊ علوُّ الذَّات.

◊ وعلوُّ القَدْر والصِّفات.

فهذا هو الذي تدلُّ عليه الأدلَّة مِن الآيات والأحاديث.

وإلى ذلك أشرتُ بقولي:

عُـلُـوُّ رَبِّـنَـا لَـدَى الـثِّـقَـاتِ عُـلُـوُّ ذَاتِـهِ مَـعَ الصِّـفَـاتِ

---

(١) والمُثبِتة لهذا النَّوع الثَّالث استدلُّوا بقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾[الأنعام:١٨]؛ فقالوا: إنَّ الفَوقيَّة المذكورة في هذه الآية هي فَوقيَّة القَهْر؛ وحينئذٍ فإنَّ مِن عُلُوِّ الله عَزَّوَجَلَّ وفَوقيَّته: علوُّ قهره.

والجواب عمَّا ذكروه: أنَّ (القهر) صفةٌ مِن صفات الله عَزَّوَجَلَّ، وعلوُّه فيها: أي كماله عَزَّوَجَلَّ في هذه الصِّفة؛ فتكون مِن هذا الجنس.

فإن قالوا: إنَّ ذِكر (الفَوق) فيها يدلُّ على تخصيصها بِهذا المعنى؛ لأنَّ الله قال: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾[الأنعام:١٨]، و(فَوق) موضوعٌ في لسان العرب لـ(العلوِّ)، فنحن نُقِرُّ بأنَّه يعود إلى الصِّفات، لكن خصَّصناه لأجل سياق الآية.

فيُجاب: إنَّ هذا الَّذي ذكرتُموه لا تَختصُّ به صفة (القَهر)؛ بل قد قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[الفتح:١٠]، فلا تختَصُّ الفوقيَّة بـ(القهر)، بل إنَّ هذه الآية فيها فوقيَّته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بصفةٍ أخرى، فإنَّ هذه الآية فيها إثبات صفة (اليد) المتضمِّنة لإثبات عِلمه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ومعيَّته وحضورِه البيعةَ، وفي ذلك تعظيمٌ لها؛ كما ذَكر هذا المعنى ابن كثيرٍ في «تفسيره».

فحينئذٍ لا تختصُّ الفوقيَّة بـ(القهر). [شرح برنامج التَّعليم المستمر].

أَمَّـا عُـلُـوُّ قَـهْـرِه فَـرُدُّوا لِسَـابِقٍ إِذْ مِـنْـهُ مُسْـتَـمَـدُّ [١]

فلِلَّه:

- **علوُّ الذَّات** الَّذي هو علوُّ فَوقيَّته على عرشه، ومباينته خَلْقه.
- **وله علوُّ الصِّفات** في كمال وصفه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بِها.

فالقسمة الثُّنائيَّة أصحُّ تأصيلًا، والقسمة الثُّلاثيَّة أوضحُ تفصيلًا.

وممَّن اقتصر على القِسمة الثُّنائِيَّة: العلَّامة إسحاقُ بنُ عبد الرَّحمن بنِ حسنِ ابن الشَّيخ محمَّد بنِ عبد الوهَّاب رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

(١) أي رُدُّوا (علوَّ القهر) إلى السَّابق؛ وهو (علوُّ الصِّفات)؛ لأنَّه مُستمَدٌّ منه وراجعٌ إليه. [شرح برنامج التَّعليم المستمر].

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

س: ما دليل (علوِّ الفَوقيَّة) من الكتاب؟

ج: الأدلَّة الصَّريحة عليه لا تُعَدُّ ولا تُحصى:

فمنها هذه الأسماءُ وما في معناها.

ومنها قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[طه] في سبعةِ مواضعَ من القرآن.

ومنها قوله تَعَالَىٰ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[الملك:١٦] الآيتين.

ومنها قوله تَعَالَىٰ: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾[النَّحل:٥٠].

ومنها قوله تَعَالَىٰ: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾[فاطر:١٠].

وقوله تَعَالَىٰ: ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾[المعارج:٤].

وقوله: ﴿يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلۡأَرۡضِ﴾[السَّجدة:٥].

وقوله تَعَالَىٰ: ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾[آل عمران:٥٥].

وغيرُ ذلك كثيرٌ.

قَالَ الشَّارِحُ وَفَّقَهُ اللهُ:

لمَّا ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ صفة (العُلوِّ)، وأنَّ منها: علوَّ الفَوقيَّة؛ أورد سؤالًا يتعلَّق بهذا النَّوع مِن أنواع (العُلوِّ)؛ فقال: (ما دليل (علوِّ الفوقيَّة) مِن الكتاب؟).

ثمَّ ذَكر أنَّ (الأدلَّة الصَّريحة عليه لا تُعَدُّ ولا تُحصى).

قال: (فمنها هذه الأسماء وما في معناها) أي تلك الأسماء المتقدِّم ذِكرها؛ وهي (العليُّ، والأعلى، والمُتعالي، والظَّاهر، والقاهر)؛ فهذه تدلُّ على علوِّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في ذاته.

ثمَّ ذكر أدلَّةً تفصيليَّةً من الآيات تدلُّ على علوِّ الله عَزَّوَجَلَّ؛ فقال:

(ومنها قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾[طه]) في سبعةِ مواضعَ من القرآن)؛

ومرادُه: ذِكر الاستواء على العرش في سبعِ آياتٍ:

- واحدةٌ منها: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾[طه].
- ثمَّ الستُّ الباقية: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤، يونس:٣، الرَّعد:٢، الفرقان:٥٩، السَّجدة:٤، الحديد:٤].

وأشار المصنِّف إلى هذا في «داليَّته» المعروفة بـ«الجوهرة المفيدة»؛ فقال:

فِي سَبْعِ آيٍ مِنَ القُرْآنِ صَرَّح بـ(اسْـ تَوَى عَلَى العَرْشِ) رَبِّي فَهْوَ مُنْفَرِدُ

أي أنَّ الآيات التي جاءت في (الاستواء) سبعٌ؛ منها واحدةٌ: (﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾[طه])، ومنها ستٌّ؛ هي ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤، يونس:٣، الرَّعد:٢، الفرقان:٥٩، السَّجدة:٤، الحديد:٤].

وقدماء المصنِّفين في الاعتقاد السُّنِّي إذا ذكروا هذا الموضع قالوا: (ومنها ذكر استواء الله على عرشه في سبع آياتٍ).

وهذا أَولى وأكمل؛ لأنَّ الآيات السَّبع لم تأتِ على نَسقٍ واحدٍ؛ وإنَّما بينها التَّفاوُت الَّذي ذكرناه.

قال: (ومنها قوله تَعَالَىٰ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[الملك:١٦])؛ فالآية المذكورة مصرِّحةٌ بعلوِّ الله عَزَّوَجَلَّ؛ لكونه في السَّماء؛ فالمراد به: إثبات علوِّ الله عَزَّوَجَلَّ، وأنَّه في جهة العلوِّ.

وليس معنى (﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[الملك:١٦]): أنَّها تُظِلُّه أو تُقِلُّه؛ **وإنَّما المراد**: أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ في جهة العلوِّ.

(ومنها قوله تَعَالَىٰ: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾[النَّحل:٥٠]) **فإنَّ (الفوقيَّة)** تختصُّ بجهة العُلوِّ.

(ومنها قوله تَعَالَىٰ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[فاطر:١٠])؛ فإنَّ الصُّعود إنَّما يكون مِن السُّفل للعلوِّ؛ ففيها إثبات صفة (العُلُوِّ).

وكذلك قوله تَعَالَىٰ في تمام الآية: (﴿وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾[فاطر:١٠])؛ فإنَّ الرَّفع يكون إلى جهة العلوِّ.

ومنها: (قوله تَعَالَىٰ: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾[المعارج:٤])؛ فإنَّ (العُروج) هو الصُّعود، ويكون لِمن في جهة العُلوِّ.

وتُسمَّى السَّلالمُ (مَعارجَ)؛ لأنَّه يُصعَد بِها.

ومنها: قوله تَعَالَىٰ: (﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾[السَّجدة:٥])؛ فإنَّ (مِن) لابتداء الغاية، و(إلى) لانتهائها؛ فتدبير الأمر يكون ابتداؤه مِن السَّماء؛ ففيه: إثبات صفة (العُلوِّ) لله عَزَّوَجَلَّ.

ومنها: قوله تَعَالَىٰ: (﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾[آل عمران:٥٥])؛ فقوله تَعَالَىٰ: (﴿وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾) فيه إثبات صفة (العلوِّ)؛ لأنَّ (الرَّفع) كما تقدَّم يكون مِن السُّفل إلى

العلوِّ.

(وغيرُ ذلك كثيرٌ)؛ فالآيات الدَّالَّة على علوِّ الله عَزَّوَجَلَّ صــراحةً كثيرةٌ، منتشِــرةٌ في سُوَر القرآن الكريم.

ومِن أكثر الصِّفات الإلهيَّة التي ورد فيها أدلَّةٌ من القرآن - ومن السُّنَّة أيضًا -: صفة (العُلوِّ)؛ حتَّى ذكر ابن القَيِّم أنَّ لعُلُوِّ الله عَزَّوَجَلَّ ألفَ دليلٍ؛ منها هؤلاء الآيات، وكذلك ما سيذكره المصنِّف فيما يُستقبَل مِن الأحاديث.

قَالَ المُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ:

س: ما دليل ذلك من السُّنَّة؟

ج: أدلَّته من السُّنَّة كثيرةٌ لا تُحصى:

منها قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث الأَوْعال: «**وَالعَرْشُ فَوْقَ ذَلِكَ، وَاللهُ فَوْقَ العَرْشِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ**».

وقولُه لسعدٍ في قصَّة قُرَيظةَ: «**لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ المَلِكِ مِنْ فَوْقِ سَبْعَةِ أَرْقِعَةٍ**».

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للجارية: «**أَيْنَ اللهُ؟**»، قالت: في السَّماء، قال: «**أَعْتِقْهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ**».

وأحاديث مِعراج النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث تَعاقُب الملائكة: «**ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ - وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ -...**» الحديث.

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلَا يَصْعَدُ إِلَى اللهِ إِلَّا الطَّيِّبُ...**» الحديث.

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث الوحي: «**إِذَا قَضَى اللهُ الأَمْرَ فِي السَّمَاءِ؛ ضَرَبَتِ المَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خَضَعَانًا لِقَوْلِهِ، كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ...**» الحديث.

وغير ذلك كثيرٌ.

وقد أقرَّ بذلك جميع المخلوقات إلَّا الجهميَّة.

قَالَ الشَّارِحُ وفَّقَهُ اللهُ:

لمَّا ذكر المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ ما ذكره مِن آيات الكتاب الدَّالَّة على علوِّ الله عُلُوَّ فوقيَّةٍ، أتبعه بسؤالٍ يَتِمُّ به الاستدلال مِن السُّنَّة؛ فسأل عن أدلَّة عُلوِّ الفوقيَّة من السُّنَّة.

ثمَّ أجاب عنه، وبيَّن أنَّ (أدلَّته مِن السُّنَّة كثيرةٌ لا تُحصى).

ثمَّ قال: (منها قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث الأَوْعال: «**وَالعَرْشُ فَوْقَ ذَلِكَ، وَاللهُ فَوْقَ العَرْشِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ**»). رواه أبو داودَ وغيرُه، وإسناده ضعيفٌ.

ويُسمَّى هذا الحديث: (حديثَ الأوعال)؛ لذِكر (الملائكة) فيه بِهذا الاسم.

و(**الأوعال**): جمع (وَعْلٍ)؛ وهو تَيْس الجبل.

والأحاديث النَّبويَّة منها طائفةٌ شُهِرت بألقابِها؛ كحديث العَنْبَر، وحديث البحر، وحديث الأوعال، وتُسمَّى (الأحاديث المُلقَّبة).

و(معرفة ألقاب الحديث) نوعٌ مِن أنواع علومه؛ ذكره أبو عبد الله الحاكم في «معرفة علوم الحديث»[1].

ومِن تلك الأحاديث الدَّالَّة على (العلوِّ) ممَّا ذكره المصنِّف: ما جاء في قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (لسعدٍ في قصَّة قُرَيظةَ: «**لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ المَلِكِ مِنْ فَوْقِ سَبْعَةِ أَرْقِعَةٍ**») أي سماواتٍ.

---

(١) ثمَّ تَجافاه المصنِّفون في علوم الحديث؛ فلم يذكُره ابن الصَّلاح ولا مَن تَبِعه.

إلَّا أنَّ ابن حجرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ صنَّف كتابًا في (الأحاديث المُلقَّبة)، وهو مفقودٌ، وأخذه مِن بعض الحنفيَّة الَّذين تَرجَم لهم في «الدُّرر الكامنة» ممَّن صنَّف في فروع مذهب الحنفيَّة: (المسائلَ الملقَّبة)؛ فبَنى عليه وجَعله: (الأحاديثَ الملقَّبةَ). [شرح برنامج التَّعليم المستمر].

وهذا الحديث رواه ابن إسحاقَ في «سيرته»، ويحيى بن سعيد الأُمويُّ في «مَغازيه»، وغيرهما مِن أهل العِلم؛ رُوِي موصولًا ومُرسَلًا، ولا يَثبُت.

والمحفوظ فيه: لفظ: «**فَوْق سَبْعِ سَمَاوَاتٍ**» عند النَّسائيِّ وغيره.

وأصل الحديث («**لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ المَلِكِ**») هكذا بلا زيادةٍ هو في «الصَّحيحين»، وأمَّا الزِّيادة فهي خارجهما.

وهو دالٌّ على إثبات صفة (العلوِّ) لله؛ لقوله: («**مِنْ فَوْقِ سَبْعَةِ أَرْقِعَةٍ**») أي مِن فوق سَبع سماوات؛ ففيه إثبات علوِّ الله علوَّ فوقيَّةٍ.

ثمَّ ذكر حديث الجارية - وهو أيضًا مِن الأحاديث المُلقَّبة -؛ في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في «صحيح مسلمٍ» - (للجارية: «**أَيْنَ اللهُ؟**» قالت: في السَّماء، قال: «**أَعْتِقْهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ**»).

وذَكر أبو عبد الله الذَّهبيُّ في كتاب «العُلُوِّ» **أنَّ هذا الحديث فيه فائدتان**:

- **إحداهما**: جواز السُّؤال بـ(أين الله؟).

- **والثَّانية**: أنَّ جواب ذلك السُّؤال: (هو في السَّماء).

ومنها أيضًا: (أحاديث مِعراج النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أي مِن بيت المقدس إلى السَّماء بعد الإسراء به؛ فإنَّها دالَّةٌ على العُلُوِّ؛ لِما تقدَّم أنَّ (العُروج) هو الصُّعود مِن السُّفل إلى العُلوِّ.

وقوله (في حديث تَعاقُب الملائكة) في «الصَّحيحين»: («**ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ**»)؛ فإنَّ (العُروج) يكون إلى جهة العُلُوِّ.

ومنها: ما في «الصَّحيح» - وهو عند البخاريِّ ومسلمٍ - أنَّ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال:

«**وَلَا يَصْعَدُ إِلَى اللهِ إِلَّا الطَّيِّب**»، و(الصُّعود) - كما تقدَّم - هو الارتقاء إلى العُلوِّ.

ومنها أيضًا: (حديث الوحي: «**إِذَا قَضَى اللهُ الأَمْرَ فِي السَّمَاءِ ضَرَبَتِ المَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خَضْعَانًا لِقَوْلِهِ**») بفَتح الخاء والضَّاد، وفي روايةٍ أخرى: «**خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ**» بضمِّ الخاء وسكون الضَّاد؛ فكلاهما ضَبْطان صحيحان.

ودلالته على (العُلوِّ) في قوله: («**إِذَا قَضَى اللهُ الأَمْرَ فِي السَّمَاءِ**»)؛ ففيه: إثبات عُلوِّ الله عُلوَّ فوقيَّةٍ.

ومعنى قوله: («**ضَرَبَتِ المَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خَضْعَانًا**») أي خضوعًا لله عَزَّوَجَلَّ.

وقوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: («**كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ**») مِن تشبيه السَّماع بالسَّماع، لا مِن تشبيه المسموع بالمسموع.

وهو كحديث جريرٍ في «الصَّحيحين»: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَرُؤْيَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ**»؛ فإنَّ التَّشبيه هنا: تشبيه الرُّؤية بالرُّؤية، لا تشبيه المرئيِّ بالمرئيِّ.

فليس المقصود بقوله: («**كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ**») تشبيه صوت الله عَزَّوَجَلَّ؛ فإنَّ هذا ممنوع؛ **وإنَّما المقصود**: تشبيه ما يقع في الآذان مِن السَّماع بالسَّماع الَّذي يكون مِن سماع السِّلسلة - وهي معروفةٌ - إذا سُحِبت على الصَّفوان - وهو الصَّخر [1].

---

(١) وقد ذكر جماعةٌ من شرَّاح «كتاب التَّوحيد» أنَّ معناه: كأنَّ صوت الله سلسلةٌ على صفوانٍ، والسِّلسلة: معروفةٌ، والصَّفوان: الصَّخر.

وفي هذا تشبيهٌ بلا خلافٍ؛ لأنَّك قلتَ: (صوتُ الله كأنَّه صوتُ السِّلسلة)؛ و(كأنَّ) عند أهل اللِّسان موضوعةٌ للدِّلالة على التَّشبيه.

ولمَّا ذُكِر هذا للإمام أحمدَ رَحِمَهُٱللَّهُ قال: «هذا قولُ الجهميَّة». [شرح برنامج التَّعليم المستمر].

قال: (وغير ذلك كثيرٌ) أي مِن الأدلَّة الواردة عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في إثبات العُلو.

ثمَّ قال: (وقد أقرَّ بذلك جميع المخلوقات) أي حتَّى البهائم العَجماء.

وقد ذَكر ابن القيِّم في «اجتماع الجيوش الإسلاميَّة» [١] أخبارًا وقصصًا عن البهائم العَجماء - مِن الحُمُر والطَّير - فيها الإقرار بعُلوِّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وذِكْر ذلك وَقع على جهة التَّبَع.

وأهل العِلم في كلِّ فنٍّ، وكلِّ أمَّةٍ؛ يذكرون تَبَعًا ما يكون مُلحَقًا بأصلٍ ثابتٍ.

فلمَّا ذكر ابن القيِّم ما ذكره مِن الآيات والأحاديث الدَّالَّة على (العُلوِّ)، أَلْحقها بقصصٍ وحكاياتٍ مختلفةٍ؛ منها القصص الَّتي ذَكرها عن الحُمُر وعن الطَّير في إثبات عُلوِّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ فهي جاريةٌ مَجرى التَّبَع لأصلٍ ثابتٍ متقرِّرٍ بأدلَّةٍ صحيحةٍ [٢].

---

(١) وهو من الكتب النَّافعة الَّتي ينبغي أن يُطالِعَها طالب العلم وأن يقرأها. [شرح برنامج التَّعليم المستمر].

(٢) وهذا الَّذي ذكره ابن القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لم يجعله أصلًا في إثبات هذه الصِّفة، كما قال بعض جهَّال القرن الماضي معقِّبًا على ابن القيِّم: (لِيَهْنَهُ إثبات العلوِّ بأدلَّة الحيوانات!)؛ فإنَّ ابن القيِّم إنَّما ذَكر هذا على جهة التَّبعيَّة ووقوعِ ذلك خِلْقةً عند البهائم العَجماء، لا أنَّه دليلٌ مستقِلٌّ بأصله.

والعقلاء في كلِّ ملَّةٍ مُقِرُّون بأنَّ ما ثَبت بدليلٍ قاطعٍ، جاز أن يُذكَر معه من الأدلَّة ما ليس بمُقنِعٍ؛ فإنَّ الأدلَّة الَّتي لا تكون مُقنِعةً بنفسِها تكون تابِعةً لِما يَثبُت به الإقناع استقلالًا.

فمِن أدلَّة إثبات (العُلوِّ) الآيات والأحاديث النَّبويَّة، فهي أدلَّةٌ مستقلَّةٌ مُثبِتةٌ لـ(العُلوِّ)؛ وحينئذٍ يجوز أن تُذكَر الأدلَّة الَّتي لا تستقلُّ بنفسها، وإنَّما تُذكَر اعتضادًا. [شرح برنامج التَّعليم المستمر].

ولـم يَدفعِ القولَ بــ (العُلُوِّ) وإثباتَه لله عَزَّوَجَلَّ سِوى (الجهميَّة)؛ وهُم أتباع الجَهم بن صَـفوان؛ الَّذين أنكروا عُلُوَّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى، وتكلَّموا بما تكلَّموا به في نفي تلك الصِّـفة عن ربِّنا عَزَّوَجَلَّ [1].

(١) إلى هنا تمام المجلس التَّاسـع، وكان بعد الفجر يوم الأحد الثَّالث والعشـرين من شـهر ربيعٍ الآخر، سنة ثلاثٍ وأربعين بعد الأربعمـائة والألف، ومدَّتُه: ساعةٌ وثمان دقائق.